

الهجرة غير الشرعية: الملاذ الأخير للهروب من الواقع المصري الأليم



السبت 21 سبتمبر 2024 09:22 م

أعلن الجيش المصري، احتجاز 45 مهاجراً غير نظامي، جميعهم من المصريين، أثناء محاولتهم الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة السلوم الحدودية مع ليبيا.

وذكر الجيش في بيانه أن القوات البحرية تمكنت من إنقاذ مركب كان على متنه المهاجرون على بعد 96 ميلاً بحرياً من مدينة السلوم في محافظة مطروح، وذلك ضمن جهود القوات المسلحة للبحث والإنقاذ البحري على كافة الاتجاهات الاستراتيجية.

يأتي هذا الحادث في سياق محاولات متزايدة من الشباب المصريين للهجرة غير النظامية هرباً من الظروف الاقتصادية الصعبة في البلاد.

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بمصر، أصبح حلم الهجرة، حتى لو كانت غير شرعية، هو الخيار الأخير الذي يلجأ إليه الكثير من الشباب المصريين. إنهم يبحثون عن فرصة للهروب من الواقع المظلم إلى حياة كريهة في دول أخرى، ولو كانت الرحلة محفوفة بالمخاطر وقد تكلفهم حياتهم.

واقع مرير يدفع للهروب

يعيش المصريون في ظل واقع اقتصادي صعب، يتسم بارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتدني الأجور، وغياب الفرص المتاحة للشباب لتحقيق حياة مستقرة. هذه الظروف القاسية دفعت آلاف الشباب إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية، حيث يرون فيها الأمل الوحيد لتحسين أوضاعهم.

محمود، شاب يبلغ من العمر 25 عامًا، هو واحد من هؤلاء الشباب الذين اختاروا هذا الطريق المحفوف بالمخاطر. يقول: "بعد التخرج من الجامعة، بحثت عن عمل لمدة عامين دون جدوى. الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءًا يوميًا بعد يوم، لذا قررت أن أجرب حظي في أوروبا، حتى لو كان ذلك يعني المخاطرة بحياتي".

قصص مثل قصة محمود ليست نادرة في مصر اليوم. إذ تشير التقارير إلى أن آلاف المصريين يحاولون الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط سنويًا، رغم المخاطر العالية المتمثلة في حوادث الغرق والاعتقال والترحيل.

طرق محفوفة بالمخاطر

تشمل طرق الهجرة غير الشرعية من مصر المرور عبر الصحراء إلى ليبيا، ومن هناك يتم ركوب قوارب صغيرة ومكتظة بالركاب لعبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. هذه الرحلات غالباً ما تتم بتنظيم من شبكات تهريب البشر، الذين لا يهتمون إلا بجني الأموال، بغض النظر عن الظروف القاسية التي يواجهها المهاجرون.

الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن المهاجرين يدفعون مبالغ مالية كبيرة للمهربين مقابل "رحلة الموت"، حيث يُعاملون غالباً بشكل غير إنساني، ويُتركون لمواجهة مصيرهم في عرض البحر دون معدات سلامة كافية أو غذاء وشراب. وقد شهدت السنوات الأخيرة حوادث غرق مأساوية، راح ضحيتها المئات من المهاجرين، بينهم أطفال ونساء.

أسباب الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية من مصر ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة لتراكمات طويلة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي السنوات الأخيرة، تزايدت الضغوط الاقتصادية على المواطنين، مع ارتفاع تكلفة المعيشة وتدني قيمة العملة المحلية وازدياد البطالة.

كما أن غياب الحريات السياسية، والقمع الأمني، وتضييق الخناق على المجتمع المدني، دفعت الكثيرين إلى البحث عن مخرج، حتى لو كان ذلك عبر الهجرة غير الشرعية

كما أن الظروف الصعبة التي يعيشها المهاجرون الذين يتوجهون إلى أوروبا، بدءاً من الاعتقال وصولاً إلى الترحيل، لم تكن عزيمة الشباب إذ يقول أحمد، الذي كان على وشك الهجرة غير الشرعية قبل أن يتم اعتقاله: "لا شيء أسوأ من الحياة هنا، حتى لو كلفني الأمر السجن، سأحاول مرة أخرى" لا أريد أن أعيش حياة بلا أمل

تداعيات الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية لها آثار سلبية على الأفراد والمجتمع والدولة فالأفراد يخاطرون بحياتهم ويضعون أنفسهم في مواقف خطيرة، في حين تخسر الدولة جزءاً من شبابها وطاقاتها البشرية كما أن انتشار الهجرة غير الشرعية يساهم في تعزيز شبكات تهريب البشر والجريمة المنظمة

إضافة إلى ذلك، تعاني العائلات التي يفقد أفرادها في هذه الرحلات المأساوية من صدمات نفسية واجتماعية، إذ يتركون خلفهم فراغاً كبيراً وحسرة لا تُطاق

كما أن الأطفال الذين يسافرون مع ذويهم أو بمفردهم يتعرضون لأزمات نفسية واجتماعية طويلة الأمد

الحاجة إلى حلول جذرية

الحل لمشكلة الهجرة غير الشرعية لا يكمن في القمع الأمني أو منع الشباب من محاولة الهروب، بل في معالجة الأسباب الجذرية التي تدفعهم إلى ذلك يحتاج الشباب إلى فرص عمل حقيقية، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الحريات والعدالة الاجتماعية

على الدولة أن تعمل على توفير بيئة يمكن للشباب أن ينموا فيها ويحققوا أحلامهم، بدلاً من أن تُترك هذه الأحمال تتبدد على شواطئ أوروبا كما أن التعاون مع المجتمع الدولي لتوفير مسارات قانونية وآمنة للهجرة يمكن أن يكون جزءاً من الحل لتقليل الهجرة غير الشرعية، والحد من مخاطرها الكبيرة

في النهاية، فإن الهجرة غير الشرعية ليست حلاً، بل هي تعبير عن أزمة أكبر تتطلب حلولاً شاملة تتجاوز السياسات المؤقتة والردود

الأمنية